



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

دور سياسة الفائدة في السياسة النقدية في كل من سورية والجزائر
(دراسة مقارنة)

٣٣٢٠٠

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد:

عبد القادر بوزيان

إشراف:

الدكتور علي كنعان

٢٢٢٦٤١

كلمة شكر

الشكر أولاً لمن هو أهل الشكر في الشدة والرخاء، وفي العافية والمكروه ففي كل حكمته تجلت ولطفه بعده سبق.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

وقد كان أحقهم بالشكر من كان سببا في وجودي، ورعايتي وتعليمي، والذي الكريمين.

اطال الله بقاءهما وزادهما من كل الفضل وأسرها بعملها.

والشكر لمن فتح لي فكره وقلبه وبيته أساذي المشرف الدكتور: علي كنعان،

والى طاقم السفارة الجزائرية بدمشق على رأسهم سعادة السفير: لحسن أبو فارس

على متابعتهم الدؤوبة واهتمامهم المستمر.

ولزملائي في المدينة الجامعية واحداً واحداً على الشغب بعد العناء والفوضى بعد ملل النظام، والعون

بعد العون والصبر على ما كان مني.

إلى كل هؤلاء خالص الشكر والمحبة.

المحتويات

01.....	مقدمة:
03.....	الفصل الأول: سعر الفائدة في النظرية النقدية.
04.....	المبحث الأول: النظرية النقدية التقليدية:
19.....	المبحث الثاني: سعر الفائدة في التحليل الكنزي:
29.....	المبحث الثالث: سعر الفائدة في التحليل النقدي المعاصر:
33....	المبحث الرابع: سعر الفائدة كأداة من أدوات التوازن الاقتصادي:
43.....	الفصل الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية:
44.....	المبحث الأول: السياسة النقدية: مفهومها، أهدافها:
48.....	المبحث الثاني: إشكالية استقلالية السلطة النقدية:
70.....	المبحث الثالث: وسائل السياسة النقدية:
77.....	المبحث الرابع: آليات تدخل البنك المركزي:
	الفصل الثالث: أثر تغيير سعر الفائدة على
86.....	الاقتصاد الجزائري والسوري.
87.....	المبحث الأول: على الاقتصاد الجزائري:
123.....	المبحث الثاني: على الاقتصاد السوري:
148.....	الخاتمة: النتائج والتوصيات.

مقدمة

إن موضوع الفائدة كان منذ زمن وما يزال نقطة اختلاف فيما بين الاقتصاديين، فمنهم من يقول أن التحديد الجبري لسعر الفائدة يعمل على الحد من دوره في القيام بوظيفته في تحقيق التوازن والتوجيه السليم للموارد الذي من شأنه يحد من تنمية وتطوير القطاع المالي والنقدي، ومنهم من انتهى إلى أن سعر الفائدة هو سبب المشاكل والأزمات الاقتصادية التي انتابت وحلت بالدول المتخلفة.

إن الثابت من الدراسات والتجارب الميدانية لموضوع الفائدة، انتهى إلى أن اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة تعاني من اختلالات في هيكل أسعار الفائدة منذ عقود طويلة مما أدى إلى إحداث تأثيرات سلبية على كفاءة تخصيص الموارد وإنتاجية رأس المال، الأمر الذي أفقد سعر الفائدة فاعليته كأداة مرشد للإقراض، ومحفز للإدخار ومؤشر في الطلب على النقود....

ففي سورية مثلاً اعتمدت سياسة أسعار الفائدة على مبدأ الثبات والاستقرار لفترة زمنية طويلة دامت قرابة ربع قرن وكان ذلك نتيجة لغياب سياسة نقدية واضحة ترتب على هذا الوضع إلى جانب بعض العوامل الأخرى: ارتفاع معدلات التضخم خصوصاً في الثمانينات، ووجود كتلة نقدية كبيرة غير مستثمرة، إلى جانب ارتفاع هذه الأخيرة فإن جزءاً كبيراً منها يتم تداوله خارج الجهاز المصرفي، إضافة إلى كل هذا تفشي ظاهرة الركود الاقتصادي في سورية.

وخوفاً من تفاقم الوضع ظهرت الحاجة إلى الإصلاح وفي مختلف المجالات الإدارية والمالية والنقدية....

ففي الجانب النقدي مثلاً أثمرت هذه الإصلاحات بصور قانون النقد الأساسي رقم (23) سنة 2002 والذي استعادت به السلطة النقدية بعض استقلاليتها وبعض فعاليتها التي غيبت طويلاً، فأصبح لمصرف سورية المركزي دور في رسم السياسة النقدية والتي لم يتمتع بها منذ أكثر من ربع قرن.

أما في الاقتصاد الجزائري فكان الأمر مختلفاً، فلقد مر هذا الأخير بأزمة خانقة اعتبرت الأشد والأقوى في تاريخه كان هذا في أواخر الثمانينات من القرن الماضي نتيجة انخفاض أسعار البترول عالمياً، وعلى إثرها لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لاستخدام شريحة الاحتياط. أحدث هذا التدبير تغييراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي، حيث تم صدور قانون النقد والقرض رقم (10) سنة 1990، والذي أعطى مساراً آخر للسياسة النقدية التي لم تكن واضحة المعالم نظراً لسببين: أولهما التداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي وثانيهما ضعف الوساطة المالية.

وإثر تبني الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي الذي فرض عليها من قبل صندوق النقد الدولي، تأثرت معظم المتغيرات الاقتصادية، وكون أن سعر الفائدة هو أحد هذه المتغيرات التي تؤثر بشكل أساسي على الادخار والاستثمار، فلقد أعطيت له أهمية كبيرة في برنامج التصحيح الهيكلي الذي كان يهدف إلى وضع أسعار فائدة موجبة.

ولهذا قمنا بإجراء عملية مقارنة بين التجربة السورية والتجربة الجزائرية خصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية، معتمدين في دراستنا على أهم التطورات التي عرفتتها السياسة النقدية في كل من سورية والجزائر، ثم استخلصنا أهم النتائج التي حققتها كل تجربة، مع التركيز على تحليل سعر الفائدة ودراسة تأثيراته دون إهمال باقي المتغيرات.

وبعد التمهيد للموضوع بإبراز أهم النقاط التي تناولها البحث فإننا سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

ففي الفصل الأول تناولنا سعر الفائدة في النظرية النقدية، حيث ركزت الدراسة على تحليل سعر الفائدة في الفكر الرأسمالي التقليدي والمعاصر بمختلف مدارس، وتحليل أفكارهم سواء من حيث: تحديد سعر الفائدة، وأثر هذا الأخير على باقي المتغيرات الاقتصادية، ثم إلى دراسة نموذج التوازن الاقتصادي العام ودور سعر الفائدة في تحقيق ذلك.

أما في الفصل الثاني: فلقد ناقشنا من خلاله دور البنك المركزي في ممارسة للسياسة النقدية، بإبراز مفهوم السياسة النقدية وأهدافها ومن ثم الوسائل التي ينتقيها البنك المركزي لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، وصولا إلى دراسة مدى استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية مع الإشارة إلى حالة سورية الجزائر، وختاماً إلى إبراز آليات تدخل البنك المركزي في السوق النقدية.

أما في الفصل الثالث والأخير فلقد تمت دراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في كل من الاقتصاد السوري والجزائر إثر الإصلاحات الأخيرة⁽¹⁾.

وفي الخاتمة فقد عرضنا أهم النتائج الخاصة والعامة التي تم استخلاصها من الدراسة سواء فيما يتعلق ببرامج صندوق النقد الدولي ومدى ملائمتها لاقتصاديات البلدان النامية، أو فيما يخص السياسة النقدية المطبقة في سورية والجزائر، كما تم عرض بعض التوصيات والمقترحات التي نراها ملائمة والتي يمكن الأخذ بها مستقبلاً إن أمكن ذلك.

(1) - نشير هنا إلى اختلاف فترة الدراسة في كل حالة نظرا لاختلاف فترات الإصلاح.

الفصل الأول: سعر الفائدة في النظرية النقدية:

معالجتنا لهذا الفصل انصبّت على تحليل مفهوم سعر الفائدة في الفكر الرأسمالي التقليدي والمعاصر، بمختلف مدارسها، حيث تناولنا مفهوم سعر الفائدة، كيفية تحديده وطبيعة دوره ابتداءً من مدخل «فيشر» إلى مدخل النقيدين «فريدمان»، ولتحقيق هذا الغرض قسمنا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: النظرية النقدية التقليدية.

المبحث الثاني: سعر الفائدة في التحليل الكنزي.

المبحث الثالث: سعر الفائدة في التحليل النقدي المعاصر.

المبحث الرابع: سعر الفائدة كأداة من أدوات التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: النظرية النقدية التقليدية: (1)

تهدف النظرية النقدية إلى تفسير العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وتحليل تلك التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن⁽²⁾. إذ تعتبر بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية في الاقتصاد، وتقوم على مجموعة من الأسس والافتراضات أهمها⁽³⁾: ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود، ووجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، كما تعتبر النقود وسيلة للتبادل.

المطلب الأول: مدخل نظرية "فيشر" Fisher:

تقوم نظرية "فيشر" على تفسير العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوياً للمبالغ التي دفعت لتسويتها. ويعبر عنها جبرياً بالمعادلة التالية⁽⁴⁾:

$$M.V = T.P \dots\dots(1)$$

حيث M: كمية النقود (نقود ورقية، معدنية، مصرفية).

V: سرعة تداول النقد.

T: حجم المعاملات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

P: المستوى العام للأسعار.

نستنتج من المعادلة السابقة أنه متى ما تحققت الفروض السابقة الذكر، فإن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه.

رغم التحليل الناجع الذي قدمته هذه النظرية في ذلك الزمان، إلا أنها تعرضت إلى انتقادات شديدة، تناولت في مجملها عدم صحة الفرضيات التي قامت عليها⁽⁵⁾.

(1) - نقصد بالنظرية النقدية التقليدية، آراء وأفكار المدرسة الكلاسيكية، وآراء المدرسة نيوكلاسيكية.

(2) - راجع: - صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص 175-180.

- سهير محمود معنوق: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1 1988 ص 17-25.

(3) - ناظم نوري الشمري: النقود والمصارف، المكتبة الوطنية، بغداد 1995، ص 179-180.

(4) - محمد زكي شافع: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1964 ص 413-414.

(5) - سهير محمود معنوق: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، مرجع سابق ص 27.

1- مدخل نظرية "فيشر"⁽¹⁾ لسعر الفائدة: لقد صاغ "فيشر" مفهومه لسعر الفائدة من خلال بحثه "نظرية الفائدة"، من خلال نظريتين:

1-1 نظرية التفضيل الزمني: ترى هذه النظرية أنه يمكن إرجاع الفائدة إلى عدم الصبر على إنفاق الدخل وفرصة استثماره، أي البحث في العلاقة بين الدخل الحالي والدخل في المستقبل، أو بما سمي التفاضل بين التفضيل الزمني وإمكانية الإنتاج. فإذا توقع الفرد أن يكون الدخل المستقبلي أعلى من الدخل الحالي، كان على استعداد على التخلي عن جزء أكبر من الاستهلاك الحالي مقابل زيادة محدودة من الاستهلاك المستقبلي. أما إذا توقع أن يكون الدخل المستقبلي منخفض نسبياً، فإنه سيقوم بتخفيض استهلاكه وتحويله إلى ادخار.

2-1 نظرية التوقعات: يفرق "فيشر" بين التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في قيمة النقود، فالتغيرات المتوقعة يتم ربطها بأسعار الفائدة من خلال عمليات الموازنة، وتعتمد هذه السلع على حقيقة أن العائد في الأصل يتكون من عائد الفائدة والكسب الرأسمالي المتوقع. لهذا فعمليات الموازنة ستضمن تعادل الفرق في الفائدة بين الأصلين مع التغير المتوقع في أسعارها النسبية، وهذا ما يقودنا إلى معادلة تعادل أسعار الفائدة.

$$\frac{1+j}{1+i} = 1+a$$

حيث: (i,j) هما سعر الفائدة على الأصلين (2.1) على الترتيب، (a) هي الزيادة المتوقعة في قيمة الأصل 1 بالمقارنة مع الأصل 2. وعليه فكل أصل له سعر فائدة خاص به يعتمد على الاتجاه المتوقع لسعره في المستقبل⁽²⁾.

3-1 سعر الفائدة ومعدل التضخم: يفرق "فيشر" بين نوعين من معدلات الفائدة: معدل الفائدة الاسمي الذي يتم التعامل به مع المؤسسات المصرفية والأسواق المالية وبين معدل الفائدة الحقيقي، والذي يساوي الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم الذي يصنع الفرق بينهما.

(1) P.A.Samuelsom; LEconomique 2, Armond Colin. Paris 1983 p 318 -

(2) P. Boramoule; Economie Monétaire, Dalloz, 1998, p 296- 298. -

المطلب الثاني: مدخل معادلة الأرصد النقدية⁽¹⁾:

تطورت نظرية كمية النقود التقليدية على يد كل من "مارشال" و"روبينسون" ثم "بيجو"، وسميت النظرية بمعادلة الأرصد النقدية، لأنها تقوم على العلاقة بين الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى. فالتغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، وأخيراً على المستوى العام للأسعار، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

لو رمزنا إلى التفضيل النقدي بالرمز: (k).

وبما أن العلاقة بين التفضيل النقدي (k) وبين سرعة دوران النقد (V) هي علاقة عكسية، حيث:

$$K=1/V.....(2)$$

وبتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (1) فتصبح معادلة الأرصد النقدية.

$$M.V= Y.P.....(3)$$

وبمقارنة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (2)، فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة "كومبردج":

$$M/k= Y.P$$

$$M= P (Y.k) \quad \text{أي أن:}$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج للسلع والخدمات في وحدة الزمن.

(k) النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الإنفاق.

تبين المعادلة أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي (k).

إن التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويضه الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كومبردج"، ومعادلة "فيشر" تكمن أساساً في استبدال سرعة دوران النقود بالطلب على النقود (التفضيل النقدي)، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود، لذلك فسرعة دوران النقود والتفضيل النقدي هما بديلان عن بعضهما البعض، والطلب على النقود هو مقلوب سرعة الدوران.

(1) - أحمد عبد الفتوح علي الناقبة: نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1/ 2001 ص102-108.

المطلب الثالث: تحديد سعر الفائدة :

بعد تناولنا لمختلف مداخل نظرية سعر الفائدة، ومناقشتنا لآراء الاقتصاديين الذين أسسوا المبادئ العامة للنظرية الكلاسيكية، فإنه يمكن البحث في كيفية تحديد سعر الفائدة، وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى مختلف التعاريف والمبررات التي أعطيت للتعامل بالفائدة ومدى نطاق استعمالها للتأثير على المتغيرات المختلفة⁽¹⁾.

1- مفهوم سعر الفائدة: لقد أعطيت عدة تعاريف ومفاهيم لسعر الفائدة من قبل رواد المدرسة التقليدية⁽²⁾، ورغم ظهور اختلاف وتباين في مفهوم الفائدة من أول وهلة، إلا أن هذا الاختلاف بات في حدود الألفاظ دون المعاني، حيث اعتبر "آدم سميث" الفائدة ثمناً لاستخدام رأس المال الناتج عن التضحية بالاستهلاك (الادخار)، وعليه لم يفرق بين الربح والفائدة، ومن ثم كان إسهامه في نظرية الفائدة محدوداً شأنه في ذلك شأن "ريكاردو"، الذي لم يكن واضحاً في التفرقة بين الربح والفائدة⁽³⁾.

إلا أن أكثر التقليديين إسهاماً، ممن اهتموا بتحليل عرض الادخار لتفسير نظرية الفائدة هو "سينيور" (Senior)، إذ يعتبر من رواد نظرية تفضيل الزمن، وهو أول من أطلق لفظ الحرمان كتفسير للفائدة على رأس المال.

أما "مارشال" فقد ناقش عامل الحرمان ومفهومه كسبب للحصول على الفائدة، وفضل استعمال لفظ الانتظار (الامتناع) للتعبير عن نفس المعنى، بعدما تبين له أن لفظ الحرمان غير مرغوب فيه⁽⁴⁾.

في حين يذهب "كارفر" في تعريفه لسعر الفائدة بأنه السعر الذي يحقق التوازن بين المنفعة الحدية للانتظار وبين الإنتاجية الحدية لرأس المال.

(1) - يقوم تحليل التقليديين لمفهوم الفائدة على أساس قانون المنافذ، وأن فعالية هذا القانون لا تتوقف فقط على الاقتصاد العيني، وإنما على الاقتصاد النقدي، باعتبار أن النقود حيادية وليست إلا وسيط للتبادل.

(2) - يمكن ملاحظة أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحليل نظرية الفائدة عند التقليديين:

- الاتجاه الأول: اهتم بتحليل عرض الادخار وتسمى بنظرية الامتناع والتفضيل الزمني ومن رواد هذه النظرية (سينيور، مارشال).

- الاتجاه الثاني: اهتم بتحليل عرض الادخار وتسمى بنظرية إنتاجية رأس المال من روادها (بون بافريك، كلارك مانجر)

- الاتجاه الثالث: تمثله المدرسة السويدية وتسمى بنظرية الأرصدة النقدية المتاحة للإعراض.

(3) - صقر أحمد صقر: تاريخ النظرية الاقتصادية لإسهامات الكلاسيك (1720-1980) للمؤلف "جورج نايهانز"، المكتبة الأكاديمية 1997، ص113.

(4) - أحمد سعيد حسنين، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971 ص10-18.